الأنباء
الاحد 20 سبتمبر 2015

لا أزمة حتى الآن.. لكن المستقبل غير واضح ولا تدخل من "المركزي"

البنوك على خط الشركات المنسحبة من البورصة: كيف نقيّم الأسهم المرهونة؟

الشركة	نسبة الرهن	عدد الأسهم المرهونة لكبار الملاك بالمليون سهم	قيمة الأسهم المرهونة لكبار الملاك بالمليون دينار	نسبة ملكية كبار الملاك	القيمة السوقية للشركة بالمليون دينار
الكوت	٪13,7	13,3	8,1	٪88	59
المدار	٪73	155	3,1	٪75	4,2
قرين ق	٪36	106	0,8	٪74	2,3
صيرفة	٪10,5	4,6	0,5	٪87	5,4
جيران	-	-	-	٪46	8,1
الثمار	-	-	-	٪52	90
استراتيجيا	-	-	-	٪62	13,5
م. الأوراق	-	-	-	٪72	31
خليج زجاج	-	-	-	٪80	25,3
التبريد	-	-	-	٪73	30,2
المعادن	-	-	-	٪71	6,6
الثريا	-	-	-	٪90	22
فلكس	-	-	-	٪81	3,2
منافع	-	-	-	٪59	12,8
اجمالي			12,5		313

● نسبة ملكية كبار الملاك ظاهرة على موقع البورصة للملكيات فوق 5٪

شريف حمدي

شهدت سوق الكويت للأوراق المالية في الفترة الاخيرة موجة جديدة لانسحاب شركات من البورصة الكويتية عددها نحو 14 شركة. وتتميز الموجة الجديدة بأن اغلب الشركات تشغيلية، وبعض هذه الشركات تتبع مجاميع استثمارية كبرى مثل مجموعة الأوراق المالية على سبيل المثال أحدث الشركات التي أعلنت عن نية الانسحاب الطوعي من البورصة.

تأثير على البنوك

ولأنها شركات جيدة في السوق، فقد دخل عنصر جديد على خط خروجها وهو التأثير المحتمل على البنوك على اعتبار ان اسهم هذه الشركات قد تكون مقبولة لدى البنوك لأخذها مقابل قروض لعملاء من كبار الملاك في هذه الشركات او صغارها. وتعتمد البنوك في تقييمها للأسهم المدرجة والمرهونة لديها على القيمة السوقية للأسهم لاحتساب القيمة العادلة للأسهم عند إقراضها العميل. ويعتبر خروج الشركات من السوق معضلة للبنوك، حسب مصادر مصرفية تحدثت لـ «الأنباء»، اذ لم يصلها حتى الآن أي تعليمات من بنك الكويت المركزي في كيفية التعامل مع الشركات الخارجة، وكيف تحتسب قيمتها العادلة عندما تصبح الشركة غير مدرجة. وقالت المصادر ان هذا الملف مقلق للبنوك وان لم يصل حتى الآن الى درجة أزمة، لكنه قد يؤشر الى إمكانية حدوثه في المستقبل اذا استمر خروج الشركات، وعلى «المركزي» ان يستبق الاحداث بتعيين جهة محاسبية محايدة للتقييم.

حجم بسيط للأسهم المرهونة لكبار ملاك 14 شركة خارجة.. عند 12,5 مليون دينار

313 مليون دينار القيمة السوقية لـ 14 شركة خارجة

ووفقا لبحث أجرته «الأنباء» للأسهم المرهونة لـ 14 شركة التي أعلنت عن نية الانسحاب، حسبما هو معلن في قائمة كبار الملاك الذين يمتلكون فوق 5٪ على موقع البورصة الرسمي، فإن لدى كبار ملاك 4 شركات فقط رهونات لأسهمهم، والشركات هي: الكويت والمدار وقرين قابضة وصيرفة. ويبلغ إجمالي القيمة للأسهم المرهونة لهؤلاء الكبار نحو 12,5 مليون دينار، ومع افتراض أن هذه الرهونات مأخوذة مقابل 100٪ من القروض، فإنها لا تمثل شيئا من أصل القروض الإجمالية في القطاع المصرفي التي تقدر بـ 33,7 مليار دينار حسب آخر بيانات معلنة من بنك الكويت المركزي.

ويملك كبار الملاك في هذه الشركات نسبا كبيرة من الأسهم، فحسب الجدول المرفق، فان اقل شركة يملك فيها كبار الملاك 46٪ بينما تصل الى 90٪ في شركات اخرى، لذا سيكون تأثير خروجها قليلا على البنوك باعتبار ان هؤلاء الكبار لم يرهنوا أسهمهم.

وتقدر القيمة السوقية للشركات الـ 14 المنسحبة 313 مليون دينار حسب آخر اقفال، ويعتبر معدل ملكية الصغار فيها نحو 30٪، وفي حال كان كل الصغار رهنوا أسهمهم في هذه الشركات (وهو امر صعب تحقيقه) مقابل قروض من البنوك، فان مبلغ الرهن الإجمالي سيرتفع، وقد يكون له تأثير اكبر على البنوك الصغيرة الحجم، في حال ارادت احتساب قيمة الرهن بعد خروج الشركات من البورصة. لكن في الغالب يبدأ الصغار غير المقترضين من البنوك في تسييل أسهمهم عند اعلان الشركات خروجها من البورصة خوفا من مصير مجهول خارج السوق الثانوي.

على أن تتسارع لاحقا بصورة أكبر بين 5 و6٪

«الوطني»: نمو الاقتصاد غير النفطي 4٪ خلال 2016/2015

تراجع أسعار النفط ساهم في تركيز الحكومة على أهمية التوسع في القطاع غير النفطي والقطاع الخاص

أهم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص			
	القطاع	كلفة المشروع مليون دينار	حالة المشروع
محطة الزور الشمالية	الطاقة والمياه	2500	تمت ترسيته
شركة التأمين الصحي	الرعاية الصحية	250	تمت ترسيته
محطة الخيران	الطاقة والمياه	510	تحت المناقصة
محطة العبدلية للطاقة الشمسية	الطاقة	220	تحت المناقصة
محطة أم الهيمان لمياه الصرف	معالجة مياه الصرف	465	تحت المناقصة
معالجة نفايات البلدية ـ كبد	معالجة النفايات الصلبة	265	تحت المناقصة
المركز الخدمي والترفيهي في منطقة العقيلة	مختلط	90	تحت المناقصة
تطوير المدارس	التعليم	20	تحت المناقصة
شبكة السكك الحديدية	النقل	2400	في انتظار المناقصة
أنظمة النقل السريع «مترو الكويت»	النقل	2100	في انتظار المناقصة
المدن العمالية في جنوب الجهراء	الإسكان	70	في انتظار المناقصة
تطوير جزيرة فيلكا	مختلط	900	في انتظار المناقصة

المصدر: هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وميد للمشاريع

10 مليارات دينار قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن الكويت بدأت منذ 2010 بتطبيق خطتها الاستراتيجية للتنمية والتي من شأنها تطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات وتعزيز اقتصاد الدولة لاسيما في القطاعات غير النفطية. وقد ساهم التراجع الأخير بأسعار النفط في زيادة تركيز الحكومة على أهمية التوسع في القطاع غير النفطي والقطاع الخاص وزيادة الحاجة إلى تنويع مصادر تمويل المشاريع.

إنعاش الاستثمار

وقال التقرير إن خطة التنمية تطمح إلى إنعاش إجمالي الاستثمار، متعهدة بإنفاق ما يصل إلى 32 مليار دينار في الفترة بين 2015 إلى 2019. وقد وافقت السلطات في بداية هذا العام على خطة التنمية الخمسية الثانية. إذ تتوزع المشاريع المخططة على مختلف القطاعات التي من ضمنها قطاع النفط وقطاع النقل والمواصلات وقطاع البنية التحتية وقطاع الماء والكهرباء.

وقد بدأ تطبيق خطة التنمية رغم بعض التأخير، خاصة أن وتيرة تنفيذ الخطة تعد مسألة محورية لتطلعات الاقتصاد الكويتي على المدى المتوسط، حيث من المتوقع بلوغ متوسط نمو الاقتصاد غير النفطي ما يقارب 4٪ خلال 2015 و2016 لتتسارع لاحقا بصورة أكبر بين 5٪ و6٪.

الشراكة بين القطاعين

وأضاف التقرير أن إشراك المستثمرين من القطاع الخاص يعد أحد أهم المحاور الأساسية التي تقوم عليها خطة التنمية، ويتم ذلك من خلال نظام مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يضم حاليا مشاريع تصل قيمتها إلى 10 مليارات دينار تابعة لكل من قطاعات الطاقة والماء ومعالجة مياه الصرف الصحي والإسكان والنقل.

وعند البدء بتلك المشاريع من المتوقع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بواقع مليار دينار سنويا، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2٪.

مميزات الشراكة

ويقدم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص العديد من المميزات لخطة الكويت للتنمية، من بينها التخفيف من العبء المالي على ميزانية الدولة والحد من نمو القطاع العام. كما من شأن هذا البرنامج أن يقدم العديد من الكفاءات الاقتصادية ويسهل توظيف تقنيات وخبرات جديدة خاصة حينما تجذب المشاريع الجديدة المستثمرين الأجانب. وسيقدم هذا البرنامج في الكويت فرصة تطوير القطاع الخاص وخلق فرص وظيفية جديدة فيه وتعزيز الأسواق المالية.

ومن الممكن أن تستفيد الأسواق المالية المحلية من نظام مشاريع الشراكة بين القطاعين بالإضافة إلى زيادة دور المواطنين في تطوير الدولة واقتصادها.

إذ يشمل هذا النظام متطلبات طرح 50٪ من أسهم مشاريع الشراكة للمواطنين في مزاد علني الأمر الذي من شأنه تعزيز النظام المالي للدولة في كل من أسواق المحافظ والأسهم كما من شأنه تعزيز دور المواطنين في نجاح خطة الدولة للتنمية.

خطة التنمية

من المتوقع أن يساهم اهتمام خطة التنمية بمشاريع الشراكة وإيلائها أهمية قصوى في خدمة الكويت واقتصادها بصورة أفضل على مدى السنوات القادمة. إذ من المزمع أن يساهم هذا البرنامج في إنعاش نمو القطاع الخاص وخلق فرص وظيفية جديدة فيه والحد من الأعباء التي يحملها القطاع العام. فقد أصبح دور القطاع العام مهما مؤخرا لاسيما مع تراجع أسعار النفط واحتمال مواجهة عجز في الميزانية. لذا فمن المفترض أن تحسن تلك المشاريع من فاعلية الاقتصاد وأن تقدم تقنيات جديدة، خاصة إذا فتحت المجال لإشراك المؤسسات العالمية كشركاء استراتيجيين.

2,5 مليار دينار حجم الاستثمار المتوقع فور استكمال محطة الزور

قال تقرير «الوطني» أنه على الرغم من أن مشاريع الشراكة بين القطاعين قد واجهت بعض التأخير في دخولها حيز التنفيذ، إلا أنها قد شهدت تطورا ملحوظا. إذ تم منح المرحلة الأولى من مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه في 2013 وبلغ استكمال المشروع حاليا 77٪ كما بدء بإنتاج الكهرباء. ومن المتوقع أن يتم منح المرحلة الثانية من المشروع خلال الأشهر القادمة. وفور استكمال المشروع، من المقدر أن يرتفع إجمالي الاستثمار إلى 2,5 مليار دينار وتزداد طاقة الكويت الإنتاجية من الكهرباء والمياه المقطرة بواقع 30٪ و80٪ على التوالي. كما تم البدء أيضا بمشروع آخر يخضع لبرنامج الشراكة بين القطاعين وهو مشروع الشركة الكويتية للتأمين الصحي والرعاية الصحية وذلك لأكثر من مليون وافد. ولا يزال هذا المشروع في مراحله التشغيلية الأولية ومن المزمع أن يتم بناء وتشغيل ثلاث مستشفيات وخمسة عشر عيادة طبية.

الاستثمار

(٪ النمو السنوي)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

فائض ميزانية الدولة

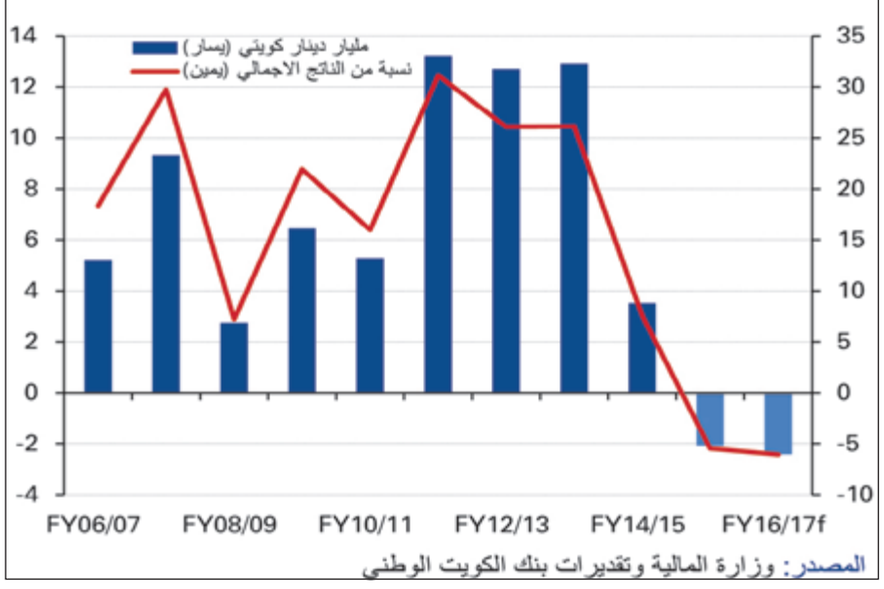

المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني